

مناورات بين الرباط وواشنطن تقلق مدريد

شكل امتعاضا داخل الأوساط السياسية والعسكرية الإسبانية.

ولفت معتضد إلى "أن العديد من التقارير العسكرية تشيد بالتطورات المهمة التي شهدتها القوات المغربية، والمكانة الإستراتيجية الهامة التي تكتسبها على المستوى الإقليمي، خاصة وأنها حققت تقدما كبيرا على مستوى مؤشر التنافسية الأمنية والعسكرية".

وكنوع من التعبير المبطن على توجهات المؤسسات الرسمية الإسبانية، شكك كرابيو في نوايا هذه المناورات العسكرية التي نفذتها القوات المغربية والأميركية بسفن بحرية ومقاتلات جوية، مؤكدا "أن المغرب يحاول الضغط على إسبانيا من أجل تحقيق المكاسب التي يرغب فيها".

وزعم كرابيو بأن المغرب يستعرض قوته على إسبانيا من أجل تحقيق مكاسب جيوسياسية، مطالبا بإعادة النظر في الكثير من علاقات التعاون التي تجمع بين البلدين.



هشام معتمد

الشراكة بين الرباط
وواشنطن تزعم مدريد
سياسيا وأمنيا

وقسر معتضد هذا السلوك من حزب بوديموس، بأن "الشراكة المغربية الأمريكية، والتي تزعم حكام إسبانيا سياسيا وأمنيا، خاصة وأنها تسعى إلى تعزيز الحضور المغربي في المنطقة، تدفع بالإدارة الإسبانية إلى استعمال كل الوسائل المتاحة لديها من أجل التضيق على مشروع هذا التعاون المغربي الأمريكي متعدد الأبعاد، ولو على حساب التاريخ والذاكرة المشتركة بين البلدين".

ويتشكل موقع الرباط رقما مهما في الإستراتيجية الأميركية، كونه حلقة موفوقا وأحد أقوى شركاء واشنطن في جهود مكافحة الإرهاب.

وأكدت سفارة الولايات المتحدة بالرباط، أن "المغرب شريك حاسم للولايات المتحدة في مجموعة من القضايا الأمنية"، مضيفة أن "المناورات ترفع من قدرة القوات البحرية الأميركية والمغربية للعمل معا، من أجل مواجهة التحديات الأمنية وزيادة الاستقرار بالمنطقة".

وزادت تصريحات المسؤولين الأميركيين من قلق المؤسسات الإسبانية الرسمية ومراكز التفكير المحلية. واستنجد معتضد بان "مساعي إسبانيا إلى تقزيم النفوذ المغربي إقليميا على المستوى السياسي والعسكري والاقتصادي، يبقى ضعيفا".

وحكم بالقول "إسبانيا ما زالت تُعدّ حساباتها الجيوبوليسية والإستراتيجية بناء على تصور تقليدي متجاوز لدور وحضور الرباط". وفي اعتقاده "تجد مدريد صعوبة في تقبل الأوضاع والتطورات الجديدة في المنطقة".

محمد ماموني العلوي

الرباط - لم تخف أوساط سياسية إسبانية قلقها وامتعاضها أعقاب إجراء المغرب والولايات المتحدة، مناورات عسكرية مشتركة "مصافحة البرق" في المحيط الأطلسي بالمنطقة الواقعة بين أغادير (وسط) وطانطان (جنوب) بالمغرب.

وانتقد مستشار حزب بوديموس دافيد كرابيو التدريبات العسكرية البحرية والجوية، التي نفذتها القوات المغربية والأميركية بالقرب من جزر الكناري، دون أن يكون لإسبانيا علم بذلك، في خطوة تكشف زيادة عداء الحزب المحسوب على اليسار المتشدد للرباط، خاصة بعد الاعتراف الأميركي بسيادة المغرب على صحرائه.

وبرر كرابيو رفضه لتلك التدريبات، بأنها تأتي في وقت تعرف فيه العلاقات المغربية والإسبانية توترا بسبب عدد من القضايا، على غرار الهجرة والصراع مع جبهة البوليساريو الانفصالية، ورغبة المغرب "في ضم مياه جزر الكناري".

ونذهب المحلل السياسي هشام معتمد إلى أن الانتقادات الإسبانية للتدريبات المشتركة بين الطرفين، تعكس مدى عزم مدريد على ممارسة الضغط الدبلوماسي والتكتيك السياسي، من أجل التأثير سلبا على الاتفاقيات الثنائية ذات الوزن الإستراتيجي الكبير للأجهزة

وقال معتمد في تصريح لـ "العرب" إن "التخوف الإسباني من المناورات البحرية بين المغرب وواشنطن، يندرج في إطار حرص الجارة الشمالية للمغرب على ضبط توازنات القوى العسكرية على المستوى الإقليمي، وانزعاجها من التطورات الحساسة لمختلف الأجهزة العسكرية المغربية، والتي أربكت الحسابات الدولية لمديرد".

وأوضح أن "هذا التوجه الإسباني تمليه الظرفية الإقليمية الراهنة والتحولت التي تشهدها المنطقة، خاصة تلك المتعلقة بالتوازنات الأمنية الجديدة على مستوى منطقة البحر المتوسط وشمال أفريقيا".

وشهدت الأيام الأخيرة إجراء مجموعة من المناورات (مصافحة البرق) في المحيط الأطلسي بالمنطقة الواقعة بين أكادير وطانطان، والتي تضم "مصافحة الأطلس 1-21" الذي شاركت فيه الفرقاطة "علاء بن عبد الله"، السفينة من نوع "سيغما" التابعة للبحرية الملكية، والمدمرة "أس.أس بورتير" للبحرية الأميركية، بالإضافة إلى تمرين "مصافحة الأطلس 2-21" الذي جمع الفرقاطة "محمد السادس" متعددة المهام للبحرية الملكية والمدمرة "أس.أس بورتير" من جانب القوات البحرية الأميركية. وتأتي هذه المناورات في إطار اتفاق بين واشنطن والرباط في مجال التعاون الدفاعي الذي وقع مؤخرا بالرباط، الممتد من سنة 2020 إلى 2030. وهو ما

ملف الذاكرة يرفع الحرج عن حكومة تبون في سعيها للتقارب مع باريس

انقسام جزائري بعد رفع ماكرون للسرية عن وثائق استعمارية



الشارع الجزائري لا يثق كثيرا في الخطوات الفرنسية

ولاء سياسي وثقافي في الجزائر نحو فرنسا.

وذكر النائب البرلماني السابق كمال بلعربي في تصريح سابق لـ "العرب" أن "استعادة الأرشيف تعري السلطات الفرنسية، وتكشف عن نهب مهول للثروات الجزائرية عند دخول الفرنسيين إلى الجزائر في 1830، فإلى حد الآن مجهول مصير 25 مليون قطعة نقدية كانت في خزانة الدولة آنذاك".

ولفت إلى أنه لا "يمكن الوثوق في قرار باريس رفع السرية عن جزء من أرشيف الاستعمار الفرنسي بالجزائر، وأن بيان الرئاسة الفرنسية حول رفع السرية عن وثائق تخص حقبة الاستعمار في الجزائر وبعض الدول الأخرى لا يعيننا، لأنها لن تسلمه إلى السلطات الجزائرية".

وبرايه سنظل فرنسا تتلاعب بملف الذاكرة، "والأهم هو أن تظل الجزائر متمسكة بمطالبنا لمحاسبة فرنسا عن جرائمها التي ارتكبتها في الجزائر طوال 132 عاما"، وتساءل "هل نتنظر من فرنسا التي ارتكبت أشنع المجازر في حق الجزائريين أن تعطيلنا أرشيفا مهما؟ إن هذا عمل مضلل أنتجته مخابراتها".

ودام الاستعمار الفرنسي للجزائر من 1830 إلى 1962، حيث تقول السلطات الجزائرية ومؤرخون إن هذه الفترة شهدت جرائم قتل بحق قرابة خمسة ملايين شخص، إلى جانب حملات تهجير ونهب الثروات. ويريد المسؤولون الفرنسيون في عدة مناسبات ضرورة طي الجزائر صفحة الماضي الاستعماري وفتح صفحة جديدة.

من الانتقادات الشعبية والأهلية نظير صمته غير المبرر عن المسألة.

لكن ترحيب الرجل بمسألة فتح الأرشيف عزز فرضية التواطؤ بين السلطتين التي أثارها النائب البرلماني عن جبهة التحرير الوطني كمال بلعربي. وذكر شخفي في تصريح لوكالة الأنباء الرسمية أنه "بالإمكان القول إنه، لحد الساعة، قرار ماكرون جيد، والأمر يتعلق بانفتاح إذا أرفق بمتابعة تسمح بتطبيقه بشكل واسع".

ووفق المسؤول الجزائري فإن "الإطلاع على الأرشيف سيكون مفتوحا أكثر، خاصة أن الفترة المعنية هي مرحلة جد هامة في تاريخ الجزائر، وهي تخص الفترة ما بين سنوات 1920 و1970".

ويبدو أن توقيت فتح الجزء المذكور من ملف الأرشيف شكل لغما في الأوساط الجزائرية، بعد تضارب المواقف بين الدوائر الرسمية وبين تنظيمات أهلية وشخصيات مستقلة.

ولم يستبعد ملاحظون ارتباطه بتوجيه المسار السياسي في الجزائر، خاصة وأن ماكرون كان قد أعلن عن دعمه وتأييده للرئيس تبون في قيادته للمرحلة الحاسمة التي تمر بها البلاد.

ويبقى الأرشيف أحد المطالب الحساسة لدى الجزائريين، لفرز تراكمت المرحلة الاستعمارية، لاسيما في ما يتعلق بدور الطابور الخامس (الموالون للاستعمار) في اختراق ثورة التحرير واختطاف الاستقلال من الشعب، بتكريس

ضمنا بين المعتدي والضحية، كما أنه بمثابة تعديد في عمر الأزمة بين البلدين، حسب تعبيرها.

وكان ماكرون قد أعلن أمام أحفاد المناضل التاريخي علي بومنجل في قصر الإليزيه خلال الأيام الماضية عن مسؤولية جيش بلاده عن اغتيال بومنجل وترويح إشاعة انتحاره للرأي العام، وقدم اعتذاره باسم الدولة الفرنسية لأفراد العائلة، ليكون بذلك الاعتراف الثاني للفرنسيين بعد الكشف عن مسؤوليتهم أيضا عن اغتيال المناضل الجزائري من أصول فرنسية مورييس أودان.

كما أعلن عن فتح جزء من الأرشيف الذي كان يعد ضمن أسرار الدفاع الوطني الفرنسي، أمام الأكاديميين والباحثين والإعلاميين، في إطار خطوات التسوية التاريخية الواردة في تقرير ستورا الذي سلمه سابقا للإليزيه حول استعمار فرنسا للجزائر.

غير أن مختصين في التاريخ يجزمون بأن الخطوة المتعلقة بالأرشيف كانت مبرمجة ضمن أجندة الدفاع الفرنسي التي وضعت خارطة زمنية للكشف التدريجي عن الأرشيف المذكور، وأن العملية ستكون انتقائية بما أن السرية ستبقى مفروضة على جزء آخر لاكثر من قرن بحسب الأجددة الزمنية.

والزمت السلطات الرسمية الجزائرية الصمت تجاه التطورات المستجدة في ملف الأرشيف، فيما تلقى المستشار الرئاسي الذي عينه الرئيس تبون للاضطلاع بالملف من جانب بلاده عبدالمجيد شخفي موجة

تباينت المواقف في الجزائر عقب إعلان الرئاسة الفرنسية رفع السرية عن وثائق خاصة بحقبة الاستعمار وملف الذاكرة. وفيما أبدت أطراف موالية للسلطة ترحيبها بالخطوة واصفة إياها بالإيجابية والهامة شككت أوساط معارضة في أبعاد هذا القرار، ورأت أنه مجرد مناورة من الرئيس إيمانويل ماكرون لاستقطاب الجزائريين في الداخل، فيما يسعى الرئيس عبدالمجيد تبون لرفع الحرج عن حكومته في سعيها للتقارب مع باريس.

صابر بلدي

الجزائر - خلف قرار الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون رفع السرية عن وثائق خاصة بحقبة استعمار الجزائر (1830 - 1962) ردود فعل متباينة في الجزائر وانقسامًا في المواقف؛ حيث أبدى البعض ترحيبه بهذه الخطوة فيما أعربت أوساط معارضة عن توجسها من أبعاد ذلك القرار.

وأعربت المناضلة التاريخية زهرة ظريف بيطاط عن رفضها للخطوات المتخذة من طرف الرئيس الفرنسي في ملف التسوية التاريخية بين بلاده وبين الجزائر، بعد إقراره بوقوف الجيش الفرنسي وراء اغتيال المناضل والحقوقي علي بومنجل وفتح جزء من الأرشيف المشترك بين البلدين.



زهرة ظريف بيطاط

ماكرون يريد

استقطاب الجزائريين

في فرنسا لا غير

وشددت المناضلة المعروفة بمعارضتها لسلطات بلادها على أن "الاستعمار الفرنسي لم يقتل فقط مورييس أودان وعلي بومنجل، بل أباد شعبا بكامله"، وأنه شن حربا ضروسا في بلاده لإخضاع شعبها ونهب ثرواته، و"أن أي تسوية يتوجب أن تكون اعترافا واعتذارا شاملا".

وذكرت في تصريح لوسائل إعلام محلية أن "خطوات الرئيس ماكرون غير كافية، وهي ذر لرماد في العيون، وأي تسوية على حساب الذاكرة والتاريخ ستكون مناورة سياسية لاستقطاب ملايين الجزائريين في فرنسا لا غير، وأنه من غير المعقول المساواة بين الضحية والجلا".

وأبدت رفضها للمقاربة التي قدمها تقرير المُرَج بنجامين ستورا لمسواته

تجاوزات النواب تثير جدل الحصانة في تونس

أمنة جبران

وأكد أن "المسألة محكومة بالدستور وبالنظام الداخلي للبرلمان والأمر مقن ومضبوط". وشرح بالقول "هناك فهم خاطئ للحصانة البرلمانية، أولا من ضبط متلبسا بجريمة لا حصانة له، ويمكن القبض عليه ويمكن إيداعه الإيقاف والسجن وإحالته على القضاء بمجرد وجوده متلبسا".

وينص الفصل 68 من الدستور التونسي على أنه "لا يمكن إجراء تتبع قضائي مدني أو جزائي ضد عضو بمجلس نواب الشعب أو إيقافه أو محاكمته لأجل آراء أو اقتراحات يبديها أو أعمال يقوم بها في ارتباط بمهامه النيابية".

وذكرت تقارير إعلامية أن الغنوشي يلفت مصطفى بن أحمد رئيس كتلة حزب تحيا تونس في حديثه لـ "العرب" إلى أن "الحصانة تشمل ممارسة النائب لمهامه الرقابية والتشريعية فقط". مستدركا "لكن إذا ارتكب جرائم وتجاوز مهامه، يستوجب حينئذ المحاسبة وتطبيق القانون عليه كبقية المواطنين".

ولم تتوقف استفسارات التيار المحافظ عند التدخل في مهام الأجهزة الأمنية، وطالبت أيضا قطاع الإعلام بعد رفض النائب عن حزب الرحمة سعيد الجزيري حجز الهيئة العليا المستقلة للإعلام (الهايكا) معدات إذاعة القرآن الكريم باعتبارها غير قانونية ودون رخصة بث.

نفسها وشعبها سحب الحصانة البرلمانية منه فوراً وتبعه عدليا".

ومع استمرار تجاوزات وممارسات نواب ائتلاف الكرامة المستفزة بشكل خاص تحت قبة البرلمان وتواصل خطابهم التحريضي الذي يثير المخاوف من استشراف مناخ العنف بالبلاد، تتزايد الدعوات لرفع الحصانة البرلمانية ضدهم وضد كل نائب تنسوب حوله شبهات.

ويتساءل المتابعون عن سبب عدم رفع الحصانة التي تشترط وقوع حالة

نفسها وشعبها سحب الحصانة البرلمانية منه فوراً وتبعه عدليا".

ومع استمرار تجاوزات وممارسات نواب ائتلاف الكرامة المستفزة بشكل خاص تحت قبة البرلمان وتواصل خطابهم التحريضي الذي يثير المخاوف من استشراف مناخ العنف بالبلاد، تتزايد الدعوات لرفع الحصانة البرلمانية ضدهم وضد كل نائب تنسوب حوله شبهات.

ويتساءل المتابعون عن سبب عدم رفع الحصانة التي تشترط وقوع حالة



تجاوزات علنية

وتعالت الأصوات المطالبة برفع الحصانة عن بعض نواب الأحزاب الحاكمة في تونس مجددا، في ظل تجاوزاتهم المستمرة وإصرارهم على استغلال ما يتمتعون به من صلاحيات في القيام بخروقات في تجاوز علني للسلطة ودولة القانون.

وأشارت تصرفات رئيس حزب ائتلاف الكرامة سيف الدين مخلوف المحسوب على اليمين الديني مؤخرا امتعاضا شعبيا واسعاً، وذلك بعد شجاره مع أمن مطار تونس قرقاج إثر منع مسافرة من مغادرة البلاد لدواع أمنية.

وبدا الخلاف كما بينته مقاطع فيديو مباشرة من المطار انتشرت بمواقع التواصل الاجتماعي، مع رفض قوات الأمن السماح سفر امرأة إلى تركيا استنادا إلى إجراءات أمنية تفرض قيودا على السفر إلى الخارج.

وفيما طالب نواب ائتلاف الكرامة في البرلمان بإلغاء كامل لتلك القيود وقال النائب في المطار "نحن السلطة الأصلية التي تنتخب منها باقي المؤسسات"، اعتبرت نقابة أمينة "أن ما قام به مخلوف تعد على الدستور وعلى مبدأ فصل السلطات وعلى علوية القانون يستوجب في دولة تحترم

الغنوشي يمنع موسي

من حضور أشغال البرلمان

ودخلت موسي أثناء ذلك في مواجهة وتنتج مع موظفي البرلمان بعد إعلامها بعدم تمكنها من الالتحاق بأعمال المكتب.

ولم تكتف حركة النهضة بمنع موسي من حضور أشغال البرلمان بل أدانت في بيان "تعطيل موسي لأعمال البرلمان، داعية" النيابة العامة إلى فتح تحقيق في هذا الأمر وتتبعها قضائيا".

وذكر رئيس كتلة النهضة بالبرلمان عماد الخميري في تصريحات صحافية "أن هذه الانتهاكات بحق البرلمان وإدارته وموظفيه موقفة بالصور والفيديوهات".

ويشكل منع موسي من حضور جلسات البرلمان أحدث مناورة لحركة النهضة المتوجسة من تصاعد شعبية الحزب الدستوري الحر. وبعد أحد الأحزاب التي استتاف بقوة في الاستحقاقات الانتخابية القادمة. وتمكنت موسي من تحقيق شعبية واسعة لدى التونسيين في الوقت الذي تعقدت فيه الهوة بين الشراخ والأحزاب الحاكمة في تونس ومن ضمنها حركة النهضة.

تونس - أصدر رئيس البرلمان التونسي راشد الغنوشي وزعيم حزب حركة النهضة الإسلامية الخميس قرارا بمنع رئيسة الحزب الدستوري الحر عبير موسي من حضور أشغال مكتب البرلمان (أعلى هيئة فيه) - لتعطيلها تلك الأشغال، في خطوة من شأنها أن تضعف شعبية حزب النهضة لاستهدافه بشكل مباشر أحد أبرز خصومه في الحكم.

وذكرت تقارير إعلامية أن الغنوشي أصدر منشورا داخليا تضمن قرار المنع بحق عضو المكتب ورئيسة كتلة الدستوري الحر في البرلمان (16 مقعدا من أصل 217).

واعتبر الغنوشي في تصريحات داخل البرلمان أن قرار منع موسي بسبب "مواصلتها تعطيل أشغال المكتب"، ومخالفة النظام الداخلي عبر بث الأشغال مباشرة على فيسبوك.

وغادر رئيس البرلمان وبقية أعضاء المكتب اجتماعا كان مقررا الخميس عقب التحاق موسي بالاجتماع، وتوجيهها اتهامات عديدة لكتلة حركة النهضة (الأحزاب في البرلمان 54 نائبا).